السعودية خارج قائمة الدول المرشحة للتطبيع مع إسرائيل في عهد ترامب

القدس – استبعد وزير إسرائيلي أن تكون المملكة العربية السعودية ضمن الدول التي قد تقيم علاقات طبيعية مع إسرائيل قبل تسليم إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب السلطة لإدارة خَلَفه المنتخب جو بايدن، متوقّعا في المقابل أن تكون سلطنة عمان مرشّحة للانضمام إلى مسار التطبيع الذي سارت فيه كلّ من الإمارات والبحرين والسودان، وانضمّت إليه مؤخّرا المملكة المغربية.

ورغم بعض التوقّعات التي أعقبت تطبيع كل من الإمارات والبحرين لعلاقاتهما مع إسرائيل، واتّجهت نحو وضع السعودية على لائحة الدول المرشّحة للإقدام على الخطوة ذاتها، بالنظر إلى العلاقة المتينة بين الرياض وإدارة ترامب من جهة، واعتبارا من جهة ثانية لعدم إعلان المملكة عن اعتراضها الصريح على التطبيع بل تعبيرها عن إمكانية السير فيه بشروط معينة، وكذلك تسهيلها مهمة الإمارات والبحرين من خلال فتح مجالها الجوّي أمام رحلات طيران مباشرة ومنتظمة بين البلدين وإسرائيل، إلاّ أنّ الرياض خالفت التوقّعات ولم تعلن إلى حدّ الآن عن قرارها بتطبيع العلاقات مع إسرائيل.

وقال وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان في وقت سابق إنّ بلاده "تؤيد التطبيع الكامل مع إسرائيل لكن ينبغي أولا إقرار اتفاق سلام دائم وكامل يضمن للفلسطينيين دولتهم بكرامة".

أوفير أكونيس

هناك دولتان مرشحتان بقوة للتطبيع إحداهما سلطنة عمان

وبحسب محلّلي الشؤون الخليجية، فإنّ مصالح كثيرة تجمع بين الرياض وتل أبيب لا تقلّ عن تلك التي تجمع بين كل من الإمارات والبحرين من جهة، وإسرائيل من جهة مقابلة، وعلى رأسها التصدّي المشترك للخطر الإيراني الذي يمثل هاجسا للمملكة كما لمعظم دول المنطقة والكثير من القوى العالمية.

ومن هذا المنطلق يقول المحلّلون إن قرار تطبيع السعودية لعلاقاتها مع إسرائيل قد يكون مسألة وقت، وقد يكون توقيت اتخاذه مرتبطا بحسابات سعودية خاصة ومختلفة عن باقي حسابات الدول التي ربطت علاقات طبيعية مع الدولة العبرية.

وبحسب هؤلاء المحلّلين قد تكون الرياض اختارت انتظار تسلّم إدارة الرئيس بايدن السلطة لتعلن عن ربط علاقات طبيعية مع إسرائيل، وذلك كبادرة حسن نيّة تجاه الإدارة الديمقراطية التي ستكون في بداية عهدها بحاجة إلى مثل ذلك الإنجاز الدبلوماسي الذي استأثرت به إدارة ترامب إلى حدّ الآن.

وقال أوفير أكونيس وزير التعاون الإقليمي الإسرائيلي، الأربعاء، إن إسرائيل تعمل لإضفاء الطابع الرسمي على العلاقات مع بلد إسلامي خامس، قد يكون في آسيا، خلال ولاية الرئيس ترامب التي تنتهي الشهر المقبل.

وتوسّط البيت الأبيض هذا العام في التقارب بين إسرائيل وكل من الإمارات والبحرين والسودان والمغرب الذي استقبل، الثلاثاء، وفدا إسرائيليا أميركيا لإرساء أسس العلاقات الجديدة.

وردا على سؤال عما إذا كان من الممكن انضمام بلد خامس إلى مسار التطبيع قبل خروج ترامب من البيت الأبيض في 20 يناير القادم، قال أكونيس لقناة "واي نت تي.في" الإسرائيلية "نعمل في هذا الاتجاه".

وأضاف "أعتقد أن إعلانا أميركيا سيصدر عن أن بلدا آخر سيكشف عن تطبيع العلاقات مع إسرائيل".

ويقول مسؤولون في الإدارة الأميركية إنهم يحاولون دفع المزيد من الدول للاعتراف بإسرائيل أو تحسين علاقاتها معها.

وقال الوزير الإسرائيلي إن هناك دولتين مرشحتين بقوة للتحرك تاليا نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

وأحجم عن تحديد أي منهما، لكنه قال إن إحداهما في منطقة الخليج وقد تكون سلطنة عمان، لكن ليست السعودية.

كما أوضح أنّ البلد الآخر المرشح، يقع أبعد باتجاه الشرق، وهو "بلد مسلم ليس صغيرا" لكنه ليس باكستان.

والأسبوع الماضي قالت إندونيسيا، أكبر دولة إسلامية من حيث عدد السكان، إنها لن تعترف بإسرائيل ما دامت مطالب إقامة دولة فلسطينية لم تتحقق. وأشارت ماليزيا أيضا إلى اتباعها سياسة مماثلة.

وقال نائب وزير الخارجية الماليزي قمر الدين جعفر للمجلس الأعلى بالبرلمان، الأربعاء، إنّ "موقف ماليزيا الحازم حيال القضية الفلسطينية لن يتغير"، لكنّه استدرك بالقول إنّ كوالالمبور لن تتدخل في قرارات الدول الأخرى حيال إسرائيل.

وفي داكا قال مسؤول بوزارة الخارجية إن بنغلاديش ليست مهتمة بإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. وأضاف في تصريح لوكالة رويترز "موقفنا يظل كما هو".

وكانت سلطنة عمان قد أشادت بالمسعى الدبلوماسي الذي توسطت فيه الولايات المتحدة لكنها لم تعلّق بشأن احتمالات إقامتها علاقات مع إسرائيل.

وما يجعل السلطنة من أقوى المرشحين للانضمام إلى مسار تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وجود رصيد سابق من العلاقات غير الرسمية بين مسقط وتل أبيب، وقد تجسّدت تلك العلاقات كأوضح ما تكون عندما قام سلطان عمان الراحل قابوس بن سعيد باستقبال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في العاصمة العمانية في أكتوبر 2018.

وبحسب مراقبين فإنّ ربط علاقات طبيعية مع إسرائيل يفتح لعمان آفاقا اقتصادية خلال فترة التعافي القادمة من جائحة كورونا، حيث ستكون السلطنة بحاجة إلى شراكات اقتصادية أوسع نطاقا، كما ستعمل على جلب السياح من وجهات جديدة، وهي تعلم مدى نشاط الشركات الإسرائيلية العاملة في مجال السياحة عبر العالم.

قطار التطبيع انطلق ولن يسير إلى الوراء

بحبوحة سنوات اليسر لم توفر شيئا لسنوات العسر

أربيل المفلسة تلتمس حلا لمعضلتها المالية لدى بغداد المأزومة

ساسة أكراد يعزون تشدد بغداد في المسألة المالية إلى دوافع طائفية

الخلافات المتصاعدة بين الحكومة المركزية العراقية وحكومة إقليم كردستان العراق حول المسائل المالية والاقتصادية، هي خلافات بين طرفين يتقاسمان الأزمة نفسها ولا يملك أي طرف منهما حلولا للطرف الآخر، بعد أن كانا قد غرقا معا في الفساد وانساقا، لسنوات طويلة، في أكبر عمليات هدر للموارد وتبديد للثروات.

بغداد – تشهد العلاقات بين السلطة المركزية العراقية وسلطات إقليم كردستان العراق، منذ أشهر، حالة من التخبّط غير مسبوقة رغم كثرة المناسبات السابقة التي اختلف فيها الطرفان ووقفا خلالها على حافة الصدام وأوضحها على الإطلاق ما جرى بين الطرفين سنة 2017 عندما حاولت قيادة الإقليم الدفع بخيار استقلاله عن العراق عبر تنظيم استفتاء للغرض أجري بقرار أحادي كردي في سبتمبر من العام نفسه وردّت عليه بغداد بإجراءات عقابية صارمة اتخذتها بالتعاون والتنسيق مع كل من أنقرة وطهران غير الراغبتين في قيام دولة كردية في المنطقة.

وسبب التجاذبات الدائرة حاليا بين بغداد وأربيل اقتصادي مالي، حيث وقع الطرفان معا في أزمة مالية حادّة وصلت حدّ عجزهما عن دفع رواتب الموظفين الحكوميين. وبينما ذهبت حكومة إقليم كردستان إلى تحميل الحكومة المركزية مسؤولية الأزمة مطالبة إياها بحلها عبر صرف حصّة الإقليم من الميزانية الاتحادية، أظهرت حكومة بغداد تشدّدا في الموضوع، نظرا لكونها واقعة بدورها في الأزمة ذاتها ما يجعلها غير قادرة على الاستجابة للمطالب الكردية.

وعاد خلال الأسبوع الجاري من العاصمة العراقية بغداد إلى إقليم كردستان العراق وفد رفيع برئاسة قوباد الطالباني، نجل الرئيس العراقي الراحل جلال الطالباني، بعد أسبوعين من المفاوضات مع الحكومة الاتحادية، من دون التوصل إلى أي اتفاق بشأن القضايا الخلافية بين بغداد وأربيل.

ويشغل قوباد الطالباني منصب نائب رئيس الحكومة الإقليمية في كردستان، وجرى تكليفه بالتفاوض مع بغداد في محاولة للاستفادة من علاقات والده الواسعة بالقوى الشيعية والسنية المشاركة قيادة السلطة المركزية.

وتضرر إقليم كردستان بشدة بسبب الأزمة المالية التي تعصف بالعراق على خلفية تراجع أسعار النفط. وسبق للإقليم الكردي أن وقّع عقود استخراج للبترول من الأراضي التي يسيطر عليها في شمال البلاد بمعزل عن بغداد، حتى قيل إن نفط كردستان مرهون لشركات أجنبية لمدة أعوام قادمة.

وعندما تراجعت أسعار النفط لم يعد ما تدفعه الشركات كافيا لتغطية نفقات الإقليم في ما يتعلق برواتب الموظفين ودعم الخدمات العامة، لذلك اضطر للعودة إلى بغداد طلبا للمساعدة المالية.

لكن بغداد التي تنوء تحت ثقل أزمة مالية خانقة، لم تجد في خزينتها ما تعطيه لأربيل، لذلك بدأ قوباد الطالباني مفاوضات معقدة للتوصل إلى اتفاق.

وتريد بغداد أن تسيطر على النفط والمنافذ الحدودية في كردستان مع تركيا وإيران، لقاء تكفّلها بدفع رواتب موظفي الإقليم. وفي ما سبق كان الإقليم الكردي يعارض هذه الرغبة بشدة، لكنه وافق عليها جزئيا العام 2017، بعدما تعرض لأزمة مالية مشابهة.

ومنذ ذلك الحين، تقول بغداد إن مشاركتها في إدارة منافذ ومطارات الإقليم شكلية.

وتعترض بغداد على أصل الأرقام التي تقدمها حكومة الإقليم لعدد الموظفين فيها. وتقول أطراف حكومية في بغداد إن أحزاب الإقليم تضع في قوائم الحكومة الكردية أسماء موظفين وهميين للحصول على أموال إضافية.

وتقول بغداد إن الإقليم الكردي يبيع يوميا نحو 600 ألف برميل من النفط المستخرج من أراضيه، مؤكدة أن عوائد المبيعات النفطية كافية لتغطية الرواتب.

لكن الإقليم الكردي يقول إنه يصدر يوميا نحو 420 ألف برميل إلى تركيا، وبعد تسديد أجور الشركات النفطية المنتجة، يمكنه الحصول على 300 مليون دولار شهريا، لكنه يعاني عجزا يقدر بـ450 مليون دولار لتأمين رواتب الموظفين.

وقبل عودته إلى أربيل، حاول قوباد الطالباني أن يكون إيجابيا، من خلال الإعلان عن الاتفاق مع بغداد على مشروع قانون موازنة 2021، من دون تحديد حصة إقليم كردستان فيها.

وقالت مصادر إن الطالباني لم يجد ما يقوله قبيل عودته إلى كردستان، بعد ما أمضى أسبوعين من المفاوضات في بغداد من دون أن يصل إلى أي تفاهم.

وأصر الطالباني على أن المباحثات مع بغداد "مستمرة ولن تفشل بأي شكل من الأشكال"، ملمحا إلى أحد أهم الخلافات مع الحكومة المركزية بالقول إنّ "النسبة المخصصة لإقليم كردستان محددة في مشروع قانون موازنة 2021، وهي 12.67 في المئة، ونرى أنها أقل مما نستحق".

> الأحزاب الكردية تحاول الاستعانة بالإدارة الأميركية للضغط على بغداد لتمرير اتفاق مالي يضمن مصالح الإقليم الكردي

وتحاول الولايات المتحدة حث صديقيها في بغداد مصطفى الكاظمي وفي أربيل مسعود البارزاني على التوصل إلى تفاهم بشأن تقاسم عائدات النفط.

والثلاثاء الماضي ثمّن وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو "المساعي التي تبذلها حكومتا العراق وإقليم كردستان من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن الموازنة وحثهما على الالتزام بالتقاسم العادل للعائدات".

وبحث الوزير الأميركي مع رئيس حكومة إقليم كردستان مسرور البارزاني "الموازنة ومساعي التوصل إلى اتفاق بشأنها".

واقترح بومبيو "أن تكون للولايات المتحدة والأمم المتحدة مشاركة فاعلة وعلى مستوى عال في حل المشاكل والتوصل إلى اتفاق بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية العراقية قائم على أساس الدستور".

ويقول مراقبون إن الأحزاب الكردية ربما تواصلت مع الإدارة الأميركية لمطالبتها بالضغط على بغداد لتمرير اتفاق مالي يضمن مصالح الإقليم الكردي.

ويبدو هذا الخيار منطقيا بعد فشل المفاوضات المباشرة بين الوفد الكردي والأطراف الشيعية والسنية المختلفة في بغداد بشأن عوائد النفط والرواتب والمنافذ وغيرها.

لكن حكومة الكاظمي حتى إذا أرادت تنفيذ رغبات الإقليم، فإنها ستجازف في ظل تربص القوى الشيعية الموالية لإيران وانتظارها لأي خطأ من الحكومة كي تقلب الطاولة عليها. وخلال الأسابيع الماضية اشتكى ساسة أكراد من نفس عدائي شيعي في بغداد، قالوا إنهم شعروا بأن دوافعه عنصرية أو طائفية.

وتقول أحزاب شيعية موالية لإيران إن الإقليم الكردي يشارك في الاستفادة من عائدات نفط البصرة ويمنع بغداد من مشاركته عوائد النفط الذي يستخرجه من مناطقه. وطالب العديد من النواب والساسة الشيعة الحكومة بالتوقف عن إرسال أي أموال الحكومة الكردية.

ويقول مراقبون إن هذا السجال سيكون جزءا من مادة الحملة الانتخابية المنتظرة في المناطق الشيعية.

خفوت الانتفاضة لم ينه ترهيب النشطاء العراقيين

الناصرية (العراق) – لم تنته عمليات ترهيب نشطاء الحراك الاحتجاجي في العراق وقتلهم واختطافهم وإخفائهم قسريا، وذلك على الرغم من خفوت الانتفاضة الشعبية التي قادوها وشاركوا فيها انطلاقا من أكتوبر سنة 2019.

ورغم وعيد الحكومة بإنهاء الظاهرة ومحاسبة المسؤولين عنها، إلاّ أنّ الإفلات من العقاب مازال هو السمة المهيمنة على قضايا ترهيب النشطاء العراقيين وقتلهم، الأمر الذي شجّع الجهة أو الجهات التي تقف وراء الظاهرة على التمادي فيها.

وغالبا ما تُنسب عمليات تهديد النشطاء وتصفيتهم جسديا واختطاف بعضهم إلى الميليشيات الشيعية المرتبطة بالأحزاب الحاكمة في البلد، نظرا لأن الانتفاضة هدّدت النظام السياسي الذي تقوده تلك الأحزاب واستهدفته بشكل مباشر كونه نظاما فاسدا يتحمّل مسؤولية ما آلت إليه أوضاع العراق من سوء على مختلف الصعد.

ووثّقت تقارير حقوقية عراقية حديثة ارتفاعا في وتيرة قتل النشطاء في العراق خلال الأشهر الأخيرة بواقع 29 عملية قتل و30 محاولة اغتيال منذ شهر أغسطس الماضي وإلى حدّ ديسمبر الجاري، بالإضافة إلى تواصل الغموض حول مصير عدد آخر من النشطاء المغيّبين، وقيام جهات مجهولة باختطاف سبعة آخرين خلال شهر نوفمبر الماضي.

ونُقل عن عضو مفوضية حقوق الإنسان العراقية ثامر ياسين الشمري قوله "لاحظنا ارتفاعا في وتيرة قتل واعتقال النشطاء، وذلك في انتهاكات تدخل في دائرة قمع الأصوات بسبب مشاركة أصحابها في احتجاجات أو إدلائهم بتصريحات أو ظهورهم في نشاط مدني".

كما نقل موقع رووداو الإخباري عن الناشط علي طاهر قوله إنّ مرتكبي هذه الانتهاكات يحاولون "توجيه رسالة شديدة اللهجة إلى المتظاهرين وتهديدهم، فهناك مغيبون أو معتقلون أو قتلى، وعددهم كبير، وهذه الحوادث وقعت في كل مكان من شمال العراق إلى جنوبه لكنها تتركز في الوسط والجنوب".